مقال توعوي قانوني

حقوق الطفل في الإمارات

الحماية والرعاية والتعليم والمزايا المتاحة

الدكتور سالم عبدالله النعيمي — الكاتب

مراجعة المصادر في 18 نوفمبر 2026 · salemalnuaimi.ae

مقدمة

للطفل حقوق تشمل الصحة والتعليم والهوية والحماية والمشاركة في القرارات التي تخصه. ويعرّف قانون حقوق الطفل الإماراتي «وديمة» الطفل بأنه كل إنسان وُلد حيّاً ولم يتم الثامنة عشرة. وتخضع بعض الخدمات والمساعدات المالية لشروط استحقاق تحددها التشريعات والبرامج المعنية.[1]

الإطار القانوني والتزامات الدولة الدولية

يمثل القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل «وديمة» الإطار الاتحادي العام لحقوق الطفل وحمايته. وتفصّل لائحته التنفيذية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2018، إجراءات تطبيق عدد من أحكامه. وقد استبدل المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2024 نصوص المواد (2) و(27) و(36) و(69)، وأضاف مادتين جديدتين برقمي (50) مكرراً و(69) مكرراً. ويكفل القانون الحماية دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي أو الإعاقة، ويعطي مصلحة الطفل الفضلى الأولوية في القرارات والإجراءات المتعلقة به.[1] [2] [3]

انضمت الإمارات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في 3 يناير 1997، وانضمت إلى البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية في 2 مارس 2016.[4]

الاسم والهوية والأسرة وإبداء الرأي

للطفل حق في الاسم وتسجيل الميلاد، وفي استخراج الوثائق التي تثبت ولادته وهويته. وتُحدَّد الجنسية وفق التشريعات المنظمة لها. وللمولود داخل الدولة، يُقدَّم طلب شهادة الميلاد خلال 30 يوماً من الولادة، ويُحال الطلب المتأخر إلى اللجنة المختصة للبت فيه.[1] [5]

ويقر القانون حق الطفل في الرعاية الأسرية والحفاظ على علاقاته الشخصية بوالديه، وفق القوانين المعمول بها. وإذا حُرم من بيئته الأسرية، تُتاح له الرعاية البديلة وفق الضوابط، عبر أسرة حاضنة أو مؤسسة رعاية اجتماعية عند عدم توافرها. وله حق احترام خصوصيته، والتعبير عن رأيه وفق سنّه ونضجه، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية والترفيهية المناسبة لعمره.[1]

الرعاية الصحية والتطعيمات

يقر قانون «وديمة» حق الطفل في الحصول على الخدمات الصحية وفق الأنظمة المعمول بها، ويشمل ذلك الرعاية الوقائية والعلاجية والنفسية، والتوعية بالصحة والتغذية، وتوفير التطعيمات والكشف المبكر عن الإعاقة والأمراض المزمنة.[1]

وتتيح مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية خدمة صحة الطفل والتطعيمات مجاناً للأطفال دون الخامسة، وتشمل متابعة النمو وفحوصاً ملائمة للعمر وتطعيمات البرنامج الوطني للتحصين. ولا تتطلب التطعيمات في هذه الخدمة بطاقة صحية. وللاستفسار عن رسوم خدمة أخرى أو تغطيتها التأمينية، تُراجع الجهة الصحية أو جهة التأمين المعنية.[6]

التعليم الإلزامي والمجاني والتعليم الدامج

التعليم حق لكل مواطن ومقيم. وهو إلزامي للمواطن من المرحلة الابتدائية حتى نهاية التعليم المدرسي، ولغير المواطن حتى نهاية المرحلة الابتدائية. وتوفر الدولة التعليم مجاناً في جميع مراحله داخلها للمواطنين ولمن يصدر قرار من رئيس الدولة بمعاملتهم معاملة المواطنين في قطاع التعليم. ويلتزم القائم على رعاية الطفل بإلحاقه بالتعليم عند بلوغه السن المقررة ومتابعة انتظامه.[7] ويخضع قبول الطلاب المقيمين في المدارس الحكومية لشروط ورسوم مقررة.[8]

ويحظر قانون «وديمة» العنف في المؤسسات التعليمية ويقرر صون كرامة الطفل. كما تحدد سياسة التعليم الدامج ترتيبات دعم الطلاب أصحاب الهمم في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة التي تتبع منهاج وزارة التربية والتعليم، ومنها التقييم والخدمات المساندة والخطة التربوية الفردية بحسب الحاجة.[1] [9]

الحماية من العنف والإهمال والاستغلال

يحمي القانون الطفل من الإيذاء والإهمال والاستغلال. ويجوز لكل شخص إبلاغ اختصاصي حماية الطفل أو وحدات حماية الطفل إذا وُجد ما يهدد سلامته أو صحته. ويكون الإبلاغ واجباً على المربين والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم ممن عُهد إليهم بحماية الأطفال أو رعايتهم أو تعليمهم، وفق المادة (42). وتحظر المادة (44) الإفصاح عن هوية المبلّغ دون رضاه.[1]

ويحظر تشغيل الطفل قبل تمام الخامسة عشرة. ويخضع تشغيل اليافع بعد بلوغ هذه السن للترخيص والضوابط المقررة، ومنها حظر الأعمال الخطرة أو الشاقة، حمايةً لصحته وسلامته.[1] [10]

السلامة الرقمية للطفل

يضع المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 في شأن السلامة الرقمية للطفل إطاراً اتحادياً متخصصاً لحماية الأطفال من المحتوى الضار والمخاطر التي قد يتعرضون لها عبر الخدمات الرقمية. وقد دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2026، مع مهلة سنة لتوفيق أوضاع المنصات الرقمية ومزودي خدمات الإنترنت. ويوزع القانون المسؤولية بين المنصات الرقمية ومزودي الإنترنت وأولياء الأمور والجهات الحكومية، ويُنشئ مجلساً للسلامة الرقمية للطفل يرأسه وزير الأسرة. ويقيّد القانون، إلى جانب قانون حماية البيانات الشخصية، جمع البيانات الشخصية للأطفال دون الثالثة عشرة أو استخدامها إلا بضوابط محددة.[11] [17]

وعند الاشتباه في تهديد الطفل أو استدراجه عبر الإنترنت، يمكن التواصل مع مركز حماية الطفل بوزارة الداخلية وتقديم المعلومات اللازمة له، مع صون خصوصية الطفل وعدم تداول صوره أو المحادثات علناً.[14]

المساعدات والمزايا المالية

يقر قانون «وديمة» حق الأطفال الذين يفتقرون إلى عائل مقتدر أو مصدر دخل في الحصول على مساعدة الدولة وفق القوانين المعمول بها. ومن أمثلة المزايا المشروطة علاوة الأبناء ضمن برنامج الدعم الاجتماعي الاتحادي للأسر الإماراتية المستوفية لشروط الاستحقاق. وتدخل عوامل مثل الدخل والإقامة ضمن ضوابط الاستحقاق.[1] [12]

ماذا تقول البيانات المتاحة؟

تعرض لوحة اليونيسف لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في الإمارات القيم الآتية. ويشير مؤشرا التطعيم إلى التغطية بين الرضّع الباقين على قيد الحياة.[13]

المؤشر	القيمة	سنة القياس
التغطية بالجرعة الأولى من لقاح الحصبة	98%	2022
التغطية بثلاث جرعات من لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي	96%	2022
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	6 وفيات لكل ألف مولود حي	2021

وفي مصدر حكومي محلي، وثّق التقرير الإحصائي السنوي للقطاع الصحي لوزارة الصحة ووقاية المجتمع معدلاً قدره 4.87 وفاة لكل ألف مولود حي للأطفال دون الخامسة في 2023، مقابل 5.88 في 2022.[15]

لماذا يختلف الرقمان؟ رقم اليونيسف تقدير دولي موحّد يُحسب بنماذج إحصائية تُطبَّق على جميع الدول ويُقرَّب إلى عدد صحيح، أما رقم الوزارة فيستند إلى البيانات الوطنية ويخص سنة لاحقة. لذلك لا يُقارن رقم من سلسلة برقم من سلسلة أخرى، بل يُقرأ كل رقم ضمن سلسلته ومع سنة قياسه. ولم تعرض لوحة اليونيسف المشار إليها قيماً لبعض مؤشرات عمالة الأطفال والعنف ضدهم، لذلك يُرجع في أي رقم عنها إلى مصدره وسنة قياسه.[13] [15]

كيف تطلب المساعدة أو تبلّغ؟

116111 — مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل، للإبلاغ عن الاشتباه في إساءة أو إهمال أو استغلال، ويمكن الإبلاغ أيضاً عبر موقع المركز وتطبيق «حمايتي».

80085 — وحدة حماية الطفل بوزارة التربية والتعليم، للبلاغات المتعلقة بالبيئة التعليمية والتنمر.

999 — الشرطة عند وجود خطر فوري. **998** — الإسعاف عند الحاجة إلى تدخل طبي عاجل.

المصدر: بوابة حكومة الإمارات ووزارة التربية والتعليم.[14] [16]

خلاصة عملية

عند طلب خدمة صحية أو تعليمية أو مساعدة اجتماعية، اسأل الجهة المختصة عن الشروط والوثائق ومسار الشكوى عند تعذّر الخدمة. وإذا أفصح طفل عن إساءة، أصغ إليه بهدوء واحفظ خصوصيته وقدّم المعلومات اللازمة إلى جهة الحماية. وعند الخطر الفوري، اتصل بالشرطة.

المراجع

1. تشريعات الإمارات، القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل «وديمة».
2. تشريعات الإمارات، قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2018 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون وديمة.
3. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون وديمة. وانظر: وزارة العدل، «تشريعات حقوق الطفل وحمايته» (2025).
4. الأمم المتحدة، سجل حالة الانضمام والتصديق لدولة الإمارات على الاتفاقية وبروتوكولاتها.
5. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2022 بشأن تنظيم قيد المواليد والوفيات.
6. مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية، بطاقة خدمة صحة الطفل والتطعيمات.
7. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (39) لسنة 2022 في شأن التعليم الإلزامي.
8. بوابة حكومة الإمارات، قبول وتسجيل الطلبة في المدارس الحكومية.
9. وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (647) لسنة 2020 بشأن سياسة التعليم الدامج.
10. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، المادة (5).
11. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 في شأن السلامة الرقمية للطفل.
12. تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2024 بشأن الدعم والتمكين الاجتماعي.
13. اليونيسف، لوحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في الإمارات.
14. بوابة حكومة الإمارات، سلامة الأطفال: u.ae/ar/information-and-services/justice-safety-and-the-law/children-safety
15. وزارة الصحة ووقاية المجتمع، التقرير الإحصائي السنوي للقطاع الصحي، بيانات 2023، ص 19.
16. وزارة التربية والتعليم، وحدة حماية الطفل.
17. بوابة حكومة الإمارات، السلامة الرقمية للأطفال: u.ae/ar/information-and-services/social-affairs/children/Childrens-digital-safety

إخلاء المسؤولية والحقوق القانونية

يُقدَّم هذا المقال لأغراض التوعية والمعرفة العامة، ولا يُعدّ استشارةً قانونية، ولا يغني عن الرجوع إلى المختصين أو الجهات الرسمية المعنية. وقد روجعت المعلومات والمصادر في تاريخ المراجعة المذكور أعلاه، وقد تتغير التشريعات وشروط الخدمات والأرقام بعده، فيُرجع في كل حالة إلى النص الرسمي النافذ والجهة المختصة. والآراء الواردة فيه تعبّر عن رأي الكاتب، ولا تمثّل بالضرورة موقف أي جهة رسمية.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف © 2026. لا يجوز نسخ هذا المقال أو إعادة نشره كلياً أو جزئياً إلا بإذن كتابي مسبق، مع ذكر المصدر: salemalnuaimi.ae